



إلى
السيد النائب ياسر قراري
تحت إشراف
السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الموضوع: بخصوص بعض إشكاليات القطاع الفلاحي بولاية الكاف.
المرجع: مراسلتكم بتاريخ 10 جويلية 2023.

وبعد، جوابا على أسئلتكم المضمنة بمراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه بخصوص بعض إشكاليات القطاع الفلاحي بولاية الكاف، أتشرف بإفادتكم بما يلي:

- بخصوص نقص الأعلاف:

نظرا لتواصل الجفاف وتردي المراعي وقلة الأعشاب والأعلاف الخشنة بالإضافة الى ارتفاع أسعار المواد الأولية على المستوى العالمي نتيجة الحرب الاكرانية الروسية، فقد عملت وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري على توفير الشعير والسداري بالقدر الكافي، وقد تعدت المتوفرات السنوية من الشعير من 65 ألف طن الى حوالي 100 ألف طن. كما تم الترخيص للخواسب لتوريد الشعير العلفي لاستعماله في التغذية الحيوانية.

ونظرا للطلبات المتزايدة من قبل المنتجين وخاصة بولاية الكاف، فإن مصالح الوزارة تعمل على توفير بعض الكميات الإضافية خاصة من السداري لسد حاجيات الجهة كلما توفرت كميات مطحونة من القمح.

- بخصوص تعمق مديونية الفلاحين خاصة الصغار منهم:

بالنسبة للفلاحين الناشطين في قطاع الزراعات الكبرى وعلى إثر انحباس الأمطار تم إعداد مشروع أمر لتحديد مناطق الزراعات الكبرى المتضررة من الجفاف. وبإصدار هذا الأمر يتم تقديم شهادات إجابة من طرف مصالح المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية للفلاحين المتضررين والمتحصلين على قروض بنكية للاستظهار بها لدى الجهة الممولة لجدولة الدين لمدة تصل إلى خمس سنوات ويتحمل الصندوق الوطني للضمان الأعباء المالية المتأتبة من الجدولة.

وتجدر الإشارة أنه، وبموجب الفصل 15 من قانون المالية لسنة 2023، تم تنفيذ القروض المسندة للحبوب بالنسبة لصغار الفلاحين بثلاث نقاط من نسبة الفائدة. وصدر الأمر 545 عدد لسنة 2023 المؤرخ في 20 جويلية 2023 والمتعلق بضبط شروط وإجراءات الانتفاع بإجراء تكفل الدولة بالفارق بين نسبة الفائدة الموظفة على القروض الموسمية لزراعات الحبوب ومعدل نسبة الفائدة في السوق النقدية في حدود ثلاث نقاط بالنسبة للقروض المسندة من قبل البنوك على مواردها الذاتية لفائدة صغار الفلاحين في قطاع زراعات الحبوب.

أما فيما يخص مقترحكم طرح الديون عن الفلاحين، فقد تقدمت الوزارة بمقترح في هذا الاتجاه في إطار قانون المالية لسنة 2024.

– بخصوص تأخر التعويض عن الأضرار من قبل صندوق الجوائح:

لمعاضدة مجهود الفلاح ولضمان حد أدنى لدخله، تم إحداث صندوق لتعويض الأضرار الفلاحية الناجمة عن الجوائح الطبيعية. ونتيجة لانهجاس الأمطار للموسم 2023/2022 لحقت أضرار بالقطاع الفلاحي في عدة مناطق فتم بموجب الأمر عدد 527 لسنة 2023 المؤرخ في 17 جويلية 2023 تحديد مناطق الزراعات الكبرى المجاحة جراء انهجاس الأمطار وصادقت اللجنة الوطنية للجوائح المنعقدة بتاريخ 03 أوت 2023 على التعويضات بالنسبة للفلاحين المتضررين والمكتتبين بالصندوق والوزارة عازمة على تعويضهم قبل إنطلاق الموسم.

والسلام.

رئيس ديوان وزير الفلاحة
والموارد المائية والصيد البحري
عبد الرؤوف العجيمي